الأرض... في القضية الفلسطينية

رضا الزواري

I. الحكم العثماني والهيكلة العقارية في فلسطين

ان محور الصراع بين الكيان الصهيوني والشعب الفلسطيني يرتبط بمسألة الارض إذ لم يتعرض الفلسطينيون الى مجرد عملية استعمارية - استيطانية كما حدث للشعوب العربية الاخرى بل صاحبت هذه العملية عملية طرد وقلع للفلسطينيين من ارضهم. فخلافا لكل الشعوب العربية الاخرى التي احتفظ معظمها بأراضيها (1) وبقيت على طغمة من العسكريين والمدنيين المعمرين لنهب خيراتها تعرض الفلسطينيون الى عملية هجمة / اقتلاع (2) وتشريد من ارضهم التي احتلها الغرباء.

واذا علمنا أن فلسطين، ككل البلاد العربية الاخرى هي بلد زراعي اساسا وان أغلب سكانها من الفلاحين البدو، نفهم حينئذ أهمية الارض في الصراع الصهيوني - الفلسطيني. فهي تعني الحياة أو موت بالنسبة للفلسطيني. ولهذا التشبث والذوبان في شعوب أخرى مثالي الحدث التاريخي (3) أو التشبث بالارض والحياة: لا يملك الشعب الفلسطيني خيارا اخر.

وانطلاقا من الاهمية التي اكتسبتها الارض في هذا الصراع، فانه من الضروري التعرض بصفة مفصلة الى التطورات التي حدثت على أشكال ملكية الارض في فلسطين لكي نفهم كيف توصل الصهاينة الى الحصول عليها، فدعاية الصهاينة تركز على أنهم ابتاعوها من الفلسطينيين أنفسهم، وهذه الدعاية أثرت في أوروبا تأثيرا واسعا ووجدت صدى لها حتى عند بعض العرب. وهذه الدعاية لا يمكن أن تصمد أمام الوقائع والاحداث والارقام، التي تبرز أن الفلاحين الفلسطينيين تشبثوا بأرضهم واستماتوا من أجلها، واذا استطاع الصهاينة الحصول على الارض فبطرق أخرى غير الطرق المذكورة اذ اعتمدوا أساسا على التحيل والغدر والقوة ولا يزالون الى الان يستعملون نفس الطرق وما العودة الى ذلك ونحن لن نتعرض في هذه الدراسة الى كل التحولات التي حصلت على ملكية الارض في القديم وسنقتصر على التعرض الى أشكال الملكية التي عرفتها الارض في فلسطين في فترة الهيمنة العثمانية، هذه الفترة التي شهدت ادخال بعض التغييرات على أشكال الملكية القائمة في فلسطين. فانها قد ادخلت في الفلاحة على أشكال الملكية الجديدة وقد تحدثت تغييرات عميقة في هذا المجال الا في فترة انحلال الامبراطورية. وسنحقق أغلب البحوث التي تعرضت لهذه المسألة (4) انه لا يمكن تعميم الملكية عن باقي المناطق العربية. فمجموعة منها مناطق «الهلال الخصيب» تعرفت بأشكال الملكية فيها الى الاحتلال العثماني، ففلسطين جزء من هذه المناطق وأشكال الملكية فيها مرتبطة بصفتها في هذه المناطق، ولهذا السبب تعتبر أشكال الملكية في هذه المناطق تحت الهيمنة العثمانية مع محاولة التركيز أكثر ما يمكن على فلسطين. كان الحكم العثماني مركزيا، فالدولة وعلى رأسها السلطان كانت - ككل الدول الاسلامية الاخرى - مكونة في أساسها من ارستقراطية عسكرية ومدينية، وإن كانت من أصل بدوي - وهو الغالب - فانها تكون سلطتها بالاستقرار في المدن واقامة جهاز مركزي تفرض بواسطته نفسها بالقوة على الريف، لكنها لا تحاول التغلغل من الداخل والاندماج فيه، بل تكتفي بفرض ضريبة عليه، وتبقى في أغلب الاحيان على أشكال الاستغلال والعمل القديمين ذلك ما قامت به السلطة العثمانية في اطار الامبراطورية التي كونتها، اذا اعتبرت كل أراضي الامبراطورية ملكا لها (5) أي للسلطان، ولها اليد العليا عليها، لكن ذكر هذه العلاقة ليس كافيا لوحده لتحديد أشكال الملكية ومعرفة واقعها، اذ لا بد من التعرض الى العلاقات الحقيقية التي كانت موجودة في المشرق العربي تحت السلطة العثمانية ونعني بها علاقة المنتج المباشر بالارض وعلاقته بالسلطة والطبقات المسيطرة.

يتحدث أغلب الباحثين عن الملكية في بلاد «الهلال الخصيب» عن الاقطاع لكنهم يميزون جميعا الاختلاف الموجود بين شكل الملكية الاقطاعية التي كانت سائدة في أوروبا والاقطاعية في بلاد المشرق العربي (6) ولن نتوقف عند التسميات بل سنحاول رسم محتوياتها لنخرج بالاستنتاجات (7) وإذا أبقينا على التسمية نفسها فيجب ان لا نفهم من ذلك أن الاقطاع

في شكله الاوروبي يمثل نمطا سائدا بل انطلاقا من التحديد الذي أعطي له في العالم العربي الاسلامي اذ نقول : أقطع الخليفة أو السلطان أو الامير أحدهم إقطاعا أي أعطاه حق الحصول على الضريبة ، ولم يأخذ أبدا معنى التمليك الوراثي واذا كان ما ذكرناه صحيحا فان مصطلح الاقطاع بالمعنى المذكور ينطبق على ما سمي بالاقطاع العسكري أو الحكومي .

1 ـ الاقطاع الحكومي :

ويتمثل في تمكين عسكري أو مدني (كما هو الشأن في مصر) من امتياز جمع الضرائب ويسمى بالسباهي (أي الفارس باللغة الفارسية) في منطقة الهلال الخصيب وبالمتلزم في مصر ، وهذا الامتياز لا يعطي على كل الاراضي بل يقتصر على الاراضي «الميري» أو الاميري أي التي تعود الملكية القانونية فيها الى السلطان أو الى بيت مال المسلمين ، وكان جامع الضرائب يلتزم بامداد السلطة بكل ما يحتاجه من جنود في فترات الحرب وهكذا تتخلص الدولة من أعباء تعهد أعداء كبيرة من الجنود ولا تهتم الا بالحصول على الضرائب .

ويحكم نظام جبي الضرائب هذا مرتبة محكمة نسبيا مرتبطة باهمية المنصب الممنوح وكبر المساحة وانطلاقا من هذا يمكن تقسيم الاقطاعات الى :

1 ـ **التيمار** : وهي عبارة عن اقطاعيات صغيرة يقل وارد منتوجها عن 20 الف أقجة (3 أقجات = درهما)

2 ـ **الزعامت** : وتمثل اقطاعيات متوسطة يتراوح ايرادها بين 20 و100 ألف أقجة .

3 **الخاص** : اقطاعيات كبيرة يزيد قيمة منتوجها عن 100 ألف أقجة ، ويمنح هذا الصنف من الاقطاعيات الى كبار الوزراء والقادة وقد بلغ عدد هذه الاقطاعيات في احدى الفترات نحو 517 اقطاعية في فلسطيني وحوالي 66 اقطاعية في شرق الاردن وما يقارب 100 اقطاعية في لبنان ، ويذكر صابر موسى أن كل اقطاعي مطالب بتقديم فارس عن كل خمسة آلاف أقجة أما ز.ي هرشلاغ فيذكر انه في حكم مراد الثالث كان كل اقطاعي يبلغ دخله 120 فرنكا مطالبا بتقديم فارس واحد ويضاف فارس اخر اذا بلغ الدخل مائتي فرنك (8) وعادة ما يبقى السباهي على الفلاحين المقيمين على الارض فهم الذين يعملون بها ويهتمون بشؤونها مقابل دفع ضريبة سنوية يتفق عليها كالعشر والخراج وضرائب اخرى مقابل استغلالهم للمراعي وكان أهل الكتاب مطالبين زيادة على كل ذلك بدفع الجزية (9) .

2) الارستقراطية المحلية المالكة :

وعرفت بالاقطاع الطائفي لكن الخصائص التي تتميزو بها وبقائها مرتبطة بالعشائرية وحيوية العلاقات الجماعية من شأنها أن تسقط عنها المفهوم الغربي للاقطاعية ، ومفهوم «الملك» أي امتلاك الارض بصفة كاملة وتوريثها ويذكر لوتسكي «أن أراضي «الملك» كانت محدودة نسبيا (1) إذا ما قيست بالاراضي الاميري لكنها مع ذلك استطاعت أن تتوسع خصوصا في فترة ضعف الامبراطورية وانحلالها ، وهي تمثل وجهات وشيوخ وقيادات طوائف وقوميات موجودة قبل الحكم العثماني (11) وقد كانت تتمتع بملكياتها الكبيرة قبل الحكم العثماني (في عصر المماليك) ، وأبقت على امتيازاتها وكانت في أوج السلطة العثمانية تتعامل معها في جمع الضرائب وفي استغلال الفلاحين المقيمين على الارض وكان أغلب هؤلاء المالكين يقيمون في المدن بعيدا عن أملاكهم لكنهم يدفعون الضرائب للدولة ، أما العمل فقد كان يتم بطرق وأشكال مختلفة نذكر منها :

ـ **المحاصصة** : حيث « يقدم الفلاح ، بالنصف مع صاحب الارض ، مصروفات البذور والتسميد ، ويقوم هو وحده بأعمال الزرع والسقاية والتعشيب والنظارة والحصاد والدرس ويعطـــي حصة لصاحب الارض » .

ـ **المرابعة** : « تتمثل في حصول الفلاح على نسبة ربع ريع الارض مقابل عمله في الزرع والسقاية والحصاد الخ ...»

المخامسة : يقدم المالك الارض ويتكفل الفلاح بالمسؤوليات الزراعية الاخرى «ومقابل ذلك يأخذ صاحب الارض خمس الريع الكامل سنويا ويكون هذا الخمس حقيقيا لا اسميا ، أي أن حصة المالك من الريع تقتطع قبل أن تقتطع تكلفة البذار والسماد والسقي ... الخ من الريع لان ذلك من مسؤولية الفلاح وحده » (12) .

الاوقاف :

ذكر ابنشيتي في مؤلفه «رسائل حول تركيا» (لندن 1956) أن ثلاثة أرباع أراضي الدولة العثمانية كانت سنة 1850 موقوفة (13) ولم تنتشر الاوقاف الا في عهد السلطان سليمان القانوني في القرن السادس عشر حيث كانت مقتصرة قبل ذلك العهد على مكة والمدينة وقد وافق السلطان سليمان على امكانية تحويل الاراضي «الميري» الى الاوقاف (14) .

كما قامت الارستقراطية المالكة بوقف مساحات من أراضيها وقام الفلاحون الصغار بوقف بعض أراضيهم كذلك ، أما الاسباب فتختلف فاذا كانت ارستقراطية الدولة أو الارستقراطية المحلية توقف أراضيها بهدف ايديولوجي كتأسيس المساجد والمدارس والاعمال الخيرية والعناية بها لانها كانت تمثل أجهزة ايديولوجية لبث الفكر السائد فان الفلاحين الصغار غالبا ما يوقفون أراضيهم خوفا من مصادرة رجالات السلطة أو الارستقراطية الملحية لها وتعسفها عليهم .

ويمكن تقسيم أراضي الوقف الى صنفين :

أ ـ هبات دينية أو خيرية بحتة و«تخصص للمحافظة على المساجد أو المستشفيات أو دور الايتام» الخ ...

ب ـ هبات عائلية أو الوقف الاهلي أو الذري و«يذهب دخلها الى عائلة المؤسس أو الى أشخاص يحددهم وعند موتهم فقط يحول الى أغراض خيرية يحددها في وثيقة لكن هاتين الفئتين الرئيسيتين من الوقف تفتتتا الى عدة من الفئات الفرعية » (15)

الملكية المشاعة :

لقد كان نظام المشاعة منتشرا في منطقة «الهلال الخصيب» وفي فلسطين خصوصا وهو يهم بشكل رئيسي الفلاحين الصغار والبدو . أما ركائز هذا النظام فتتمثل في :

- توزيع دوري للارض التي تستغلها العائلات الفلاحية ، وهذه العائلات تكون القرية التي تمثل الوحدة الانتاجية .
- توزع الاراضي على العائلات حسب عدد أفراد العائلة الذكور وهكذا تمثل العائلة وحدة الاستغلال .
- لا تملك أية عائلة على حدة قطعة أرضها التي توزع عليها كما أنها لا تقوم بالغراسة والحرث والحصاد والزرع إلا في الاوقات التي يحددها مجلس القدامى أو الشيوخ .
- هذا الملجس يوجهه الشيخ الذي ينتمي الى أكثر العائلات نفوذا أو قوة ، فهو الذي يملك سلطة فعلية في توجيه عملية الانتاج ، ونتيجة لذلك فان القرية تكون تحت سيطرة أقوى العائلات التي تخضع بدورها الى الافراد الاكثر نفوذا فيها ، وبما أن هؤلاء الافراد على اتصال دائم بالسلط ، لذلك فإن حصص هؤلاء في الارض ، وبالتالي في المنتوج تزداد بازدياد نفوذهم ، لكن ذلك لا يؤدي حتما الى انفصالهم وخروجهم عن القرية بل يصبحون أصحاب الجاه والسلطة على مستوى القرية ، ويمثل نظام المشاع هذا حماية للقرية الفلاحية من هجمات البدو وتجاوزات السلطة المركزية كما أن عمل الارض والاعتناء بها يحتاج الى العمل الجماعي (16) لكن هذا النظام رغم الوقاية التي يوفرها للفلاحين لم يقدر على حمايتهم من تجاوزات السلطة وعمالها ولا من هيمنة شيوخ القبائل ووجوه القوم .

ولكن رغم ذلك استمر الاستغلال والعمل الجماعيين حيث أن السلطة وعمالها أبقيا على هذه العلاقات في بعض الاراضي وقد ذكر محمد سليمان وصفا قدمه فولتي سنة 1784 لاحد شيوخ القبائل «ان احد شيوخ القبائل الفلسطينية في النقب ، كان يعني بنفسه بمواشيه ويعمل في أرضه يدا بيد مع أفراد أسرته مثله مثل باقي أفراد عشيرته ويقوم بغير ذلك من الاعمال المشابهة ، في الوقت الذي كان فيه تحت امرته 500 خيال من افراد عشيرته » عند هذا الحد ما هي الاستنتاجات التي يمكن أن نخرج بها من هذا المسح لشكل الملكية في بلاد «الهلال الخصيب» ومن ضمنها فلسطين ؟ **إن أهم شيء يلفت النظر - وهو ما يهمنا بالدرجة الاولى في هذا البحث - هو أن أغلب الاراضي كانت غير قابلة للبيع (أراضي الميري وأراضي الوقف وأراضي المشاع) فالارض في فلسطين كما هو الشأن في مناطق «الهلال الخصيب» لم تمثل بضاعة تباع وتشترى باستثناء أراضي الملك وحتى هذه فان بيعها كثيرا ما يسبب المشاكل اذا ما كانت الارض فلاحية نتيجة لوجود عائلات فلاحية تقيم عليها وتقتات منها ، والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا الاطار هو كيف استطاع الصهاينة في البداية الحصول على أراضي شاسعة في فلسطين خصوصا قبل الانتداب البريطاني وقبل الالتجاء الى استعمال القوة ؟** للجواب على هذا السؤال لا بد من تتبع التطورات التي حدثت على الملكية في فلسطين في فترة انحلال السلطة العثمانية لنتمكن من فهم التحول الذي طرأ على شكل الملكية والذي أدى بصفة تدريجية الى تحويل الاراضي المحظور بيعها والموروثة الى أراضي مملوكة ملكية خاصة ، أي أن هذا يمكننا من تتبع توسع نمط الملكية الخاصة في فلسطين وهو وحده الذي يحول الارض الى بضاعة تباع وتشترى .

من انحلال الامبراطورية العثمانية الى بروز التنظيمات

إن السبب الرئيسي الذي أدى الى تفكك الامبراطورية العثمانية هو التناقض الكامن في بنيتها بين مركزية السلطة السياسية من جهة وعدم تغلغل هذه المركزية في كل مناطق البلاد وخلاياها وخصوصا منها الريف فبقاء السلطة غريبة عن الريف والقرى واهتمامها فقط بالحصول على الضرائب واهمالها لكل الاصلاحات الضرورية لاستمرار الانتاج ونموه في امبراطورية معظم أراضيها فلاحية ريفية هو السبب الاول في تفسخ الامبراطورية وانحلالها .

وقد انصب اهتمام السلطة على التوسع وبالتالي على خلق جيش مستعد دائما للحروب مما استوجب مداخيل ضخمة لتعهد ذلك الجيش فلجأت السلطة الى تقديم اقطاعات «للسباهية» مقابل تعهدهم بتقديم ما يطلبه السلطان من جيش كما أنشأ السلطان جيشا خاصا به عرف بالانكشارية ويتكون من ذكور غير مسلمين وقعوا في قبضة الجنود الغازيين فتعهدهم السلطان ليجعل منهم جنودا يحرسونه ، لكن كثرة الانفاق عليهم ومحاولة هؤلاء التأثير على السلطان أدى الى خلق صراع بينه وبينهم ، فحاول التخلص منهم بأن أعطاهم أراضي يشرفون عليها ويأخذون ريعها ، فادى هذا الى صراع بينهم وبين السباهية واتجهوا الى الاهتمام بالمحاصيل التي تدرها عليهم هذه الممتلكات والى توسيع نفوذهم واستقلالهم وهي نفس التطورات التي عرفتها مؤسسة السباهية وتفكك أحد الاجهزة الاساسية من أجهزة السلطة وهو الجيش اذ اتجه قادته تدريجيا الى الحد من نفوذ السلطان عليهم والاستقلال عنه والتخلص من هيمنته لتكوين سلطة خاصة بهم .

كما اتجهت الارستقراطية المحلية ووجوه القوم وشيوخ القبائل بعد توسيع نفوذهم على القرى والارياف الى الاستقلال بها ، وهكذا بدأ نظام الامبراطورية يتفسخ من أطرافه ، وبقي الصراع حتى سقوط الامبراطورية يتمحور حول مركزية السلطة من جهة ومحاولات استقلال المقاطعات من جهة أخرى .

وقد استغلت القوى الكبرى انذاك أي روسيا وانلقترا وفرنسا هذا الوضع للاسراع بتفكيك السلطة العثمانية فقامت بمساعدة هذا الامير أو ذلك الباشا أو الشيخ في تمرده ضد السلطة المركزية وادخاله في مناطق نفوذها وسيطرتها وان استفحال هذه الازمة وتعدد الاضطرابات والانتفاضات ومحاولات الاستقلال عن السلطة المركزية هي التي مكنت الدول الكبرى من النفاذ الى الامبراطورية والتأثير على سياستها الداخلية والخارجية وقد انتهى ذلك بعد الحرب العالمية الاولى بتقسيم أجزائها على القوى الكبرى الاوروبية ، وقد تمثل أهم

تدخل للقوى الكبرى في سن ما سمي **بالاصلاحات أو التنظيمات** ، وسنركز على جانب واحد من الجوانب التي اهتمت بها التنظيمات وهي الارض :

بتدخل من القوى الكبرى وفي محاولة لاصلاح الوضع والضغط على محاولات الاستقلال والانفصال التي قام بها بعض قادة الجيش وبعض الوجهاء والشيوخ بدأ السلطان محمود الثاني عهد التنظيمات (1839 ـ 1876) وذلك باعلان خط شريف كولخانة في 3 تشرين الثاني 1839 وقد جاء في بيان ألقاه السلطان في حفل رسمي حضره سفراء وقناصل دول أوروبا والدول الاخرى :

«... لو أن ممالكنا المحروسة تخلصوا لله الحمد قبل الان من بلوى اليد الواحدة التي كانت متسلطة على الايرادات الوهميّة لكن اصول الالتزامات المضرة والمعتبرة من ضمن أسباب الخراب لم يظهر منها ثمرة نافعة في أي حال لم تزل جارية الى الان وهذا يعدّ كتسليم مصالح المملكة السياسية وادارتها المالية لرجل واحد ، وبالاحرى أن نقول بوضعها تحت قهره وجبره . فانه لم يكن رجلا أمينا **لا شك أنه كان ينظر الى فائدته الشخصية وتكون كل حركاته وسكناته عبارة عن غدر وظلم فيلزم كل فرد بعد الان تعيين خراج مناسب على قدر اقتدار وامتلاك كل فرد من أفراد أهالي المملكة ولا يؤخذ أي شيء زيادة عن المقرر من أحد ما ...** » (15) .

إن ما يلاحظ من هذا البيان هو اتجاه الدولة نحو التخلص من كل الملتزمين والعساكر الذين يملكون امتيازا في جمع الضرائب حوله هؤلاء الى امتياز يستمر طوال حياتهم ويرثى أبناؤهم (20) كما يلاحظ تحديدا للضرائب على الفلاحين وبالفعل صدر سنة 1840 قانون يحدد ضريبة العشر بما قيمته 10 بالمائة واسقطت كل الزيادات الاخرى التي أضيفت الى هذه النسبة في الفترات السابقة واتجهت الى تسمية موظفي دولة لمدة خمس سنوات للقيام بجمع الضريبة الا أن حالة القلاقل التي سادت الامبراطورية أدخلت ارتباكا وتراجعات في تطبيق هذا القانون مثلما حدث سنة 1842 و1846 ، لكن مع ذلك يمكن القول أن هذا القانون تدعم حيث سنت عدة قوانين وقرارات قوامها تدعيم عملية التسجيل والترسيم وأهمها قانون الاراضي العثماني سنة 1858 وقانون الطابع سنة 1861 ، وهذه القوانين والقرارات دعمت الملكية الخاصة في أهم الاراضي وخصوصا منها الاراضي الاميري (21) وهي تمكن ـ على الاقل نظريا ـ المقيمين على الارض من فلاحين وبدو من الحصول على الارض وتملكها .

كما أنها خولت ـ الامر الذي كان منعدما في السابق ـ اشتراء حق التصرف في الارض بالمال وشراء أراضي الدولة وحيازة الفلاحين لها كملكية خاصة .

وقد عهدت الدولة لموظفين وحتى لوجهاء القبائل بالقيام بعملية مسح الارض وترسيمها وتسجيلها. ان النتائج التي وصلت اليها هذه العملية هي عكس ما كانت تهدف اليه السلطة وفي الوقت الذي اتجهت فيه السلطة الى الحد من عملية الفوضى في الاراضي فان عملية التسجيل بقيت نسبيا محدودة على أراضي الامبراطورية نتيجة لقلة المسالك وصعوبة الطرقات باستثناء الاراضي القريبة من المركز ، كما هدفت الدولة من ذلك الى تقليص نفوذ قواد الجيش والمتلزمين ووجهاء القوم والقبائل الا أنها ـ كما سنرى فى ما يلي ـ قامت على العكس من ذلك بتشريع نفوذهم باعطائه طابعا قانونيا ومكنتهم من زيادة مساحة أراضيهم وبروز مالكين كبار جدد ثم مكن الاجانب من التملك بسن قانون يمكنهم من ذلك بعد سنة 1876 وبالتالي سمحت للطغمة المالية والبضائع من التسرب الى انحاء الامبراطورية ووفرت لهم امكانية اشتراء العقارات وبيعها وبذلك يحطم ما بقي من موارد الاقتصاد القديم .

وسنتتبع هذه العملية في فلسطين ، وهو تقريبا ما حدث في كل الاجزاء العربية من الامبراطورية فقد بدأ تسجيل الاراضي بصفة فعلية في فلسطين في فترة متأخرة نسبيا ، أي بعد صدور نظام «الطابو» باكثر من سبع سنوات 1868 ـ 1873 وتواصلت هذه العملية حتى نهاية الامبراطورية دون أن يقع تسجيل كل الاراضي ولم يكن الفلاحون والبدو يهتمون كثيرا بالتسجيل فعقلية البدوي لا تتماشى عادة وعمليات تسجيله واستقراره على الاراضي . فحين كان يقال للبدوي أن «الطابو» أي التسجيل يمكنه من تأكيد حقه على الارض يجيب مشيرا الى سيفه «بهذا لا بغيره يؤيد الحق » .

كما أن عملية التسجيل لم تكن مضبوطة والحدود لم تكن مرسومة بدقة ، الامر الذي جعل الاراضي التي يقيم عليها الفلاحون أي المتصرفون تفلت من عملية التسجيل فبيعت بالمزاد العلني ،

كما أن رسوم التسجيل التي فرضتها السلطة بالاضافة الى الضرائب الاخرى جعلت الفلاحين يتهربون من تسجيلها أو يسجلونها باسم الملتزم أو وجوه القوم والمشائخ وكبار الملاكين حتى يتخلصوا من دفع الضريبة فيجد هؤلاء الفرصة ويستحوذون عليها . كما تعسف الملتزمون بتواطىء مع وجهاء القوم والمشائخ لكي يسجلوا الاراضي بأسمائهم .

وقد أدت هذه العوامل مجتمعة الى عدة نتائج خطيرة على الفلاحين وعلى علاقتهم بالارض (22) .

1) تدهورت حالة الفلاحين أكثر فأكثر وزاد فقرهم فترك البعض منهم الارض مضطرا الى كبار الملاكين .

2) زاد ذلك في توسيع ملكية موظفي الدولة والملتزمين وقواد الجيش والارستقراطية القبلية المحلية في فلسطين .

3) مكن العديد من تجار وأغنياء المدن في فلسطين وفي مدن عربية أخرى ، الشام بيروت ... من الحصول على أراضي شاسعة بهدف المغارسة فتكونت نتيجة لذلك فئة من الملاكبين الكبار الجدد الغائبين عن الاراضي وبالتالي الذين لا تربطهم بالارض أية رابطة سوى البحث عن المال والربح .

فلو أخذنا أهم العائلات الفلسطينية والمساحة التي تملكها فاننا نلاحظ بوضوح ما الت اليه الملكية في فلسطين وثقل ما كان يرزح تحته الفلاح من استغلال وفقر .

فقد امتلك آل عبد الهادي في منطقة نابلس وجنين 17 قرية ، مساحة أراضيها 60 ألف دونم .

أما آل الشوافي في غزة فكانت تمتلك 100 ألف دونم وعائلة التاجي الناروفي في الرملة امتلكت 60 الف دونم وعائلة

الحسين في القدس امتلكت 50 الف دونم وعائلة أبو خضرة في منطقتي يافا وغزة امتلكت 30 ألف دونم .

أما عائلة الجريوسي في طولكرم فقد امتلكت 24 قرية وامتلكت عائلة البرغوثي 39 قرية وعائلات طوقان في نابلس ، والتميمي في الخليل والنشاشيبي في القدس وجرار في جنين امتلكت مساحات من الارض تراوحت بين 50 و100 الف دونم.

هذه الارستقراطية القبلية التي كانت تتمتع بعملية الاشراف على جمع الضرائب والاعشار أو حماية الوقف هي التي استغلت قوانين التسجيل و«الطابو» لكي تستحوذ عل أراضي كان الفلاحون (23) لهم حق التصرف فيها واستغلالها أبا عن جد ولم يقف الامر عند هذا الحد فقد استغل بعض التجار والارستقراطية العشائرية الشامية واللبنانية . هذا الوضع وما تبعه من بيع للاراضي - التي لم يتم تسجيلها - بالمزاد العلني نتيجة عدم تفطن الفلاحين أو خوفا من دفع الضرائب فاستحوذوا عليها وقد وصلت ملكية العائلات الشامية الى ما يقارب 75.000 دونم وأشهرها عائلات العمري ، العكراوي ، فاعون ، شامان ، فضل ، سالوم ، بازو ، القباني ، أما اللبنانيون وقد وصل مجموع ما امتلكوه الى حوالي 500.000 دونم ومنها عائلات رمضان وجمال وملكي وغلمية وشهاب وفرنسيس وديكي وشام وفرحا وفرحات ومارديني وبازة والاسعد وسلام ودكروب والعويني وطيان . اما التاجر والصيرفي سرسق فقد امتلك وحده 230 ألف دونم في ابن عام و360 ألف دونم في الحوالة (24)

ان العائلات الارستقراطية الفلسطينية وكبار المشائخ والتجار والملاكين هم الذين سيبرزون في ما بعد كوجوه أولى للحركة الوطنية الفلسطينية كشوا والحسيني والنشاشيبي وغيرهم .

وكما سنلاحظ في ما بعد فانه سيطبعون الحركة الوطنية بعقليتهم وتصوراتهم وحدود التزامهم .

هوامش :

تعرض الشعب الجزائري إلى عملية اكتساح ومحاصرة واسعتين لكنها لم تصل أبدا إلى نفس الدرجة والحدّة التي وصلت إليها عملية الاقتطاع والطرد التي تعرض لها الشعب الفلسطيني ، وهي عملية فريدة من نوعها في التاريخ لا يشبهها إلا عملية تشريد وتقتيل الشعب الامريكي الاصلي على يد البيض الاوروبيين .

(2 Fouad Raouf : Introduction à la Révolution palestinienne. Editions Vincennes (1973)

3) ليس هناك أية حتمية تاريخية تحول دون تشرد شعب معين واضمحلاله فالتاريخ قد اعطانا نماذج عديدة عن شعوب اطردت عن أراضيها واندمجت وانتهت . إن ما يقف أمام هذا المصير هو المقاومة . فما دامت هناك مقاومة ، ما دام ذلك الشعب حي وإذا انتهت المقاومة فينتهي ذلك الشعب . خصوصا في عالمنا اليوم حيث أن وسائل التدمير والمركزية والاحتواء كبيرة جدا إذا ما قيست بامكانيات الماضي .

4) إن الدراسات حول الملكية في فلسطين والبلاد العربية الاخرى ، خصوصا الشرقية منها ، كبيرة نسبيا إلا أننا نركز على البعض منها : أنظر في هذا الشأن مقالة قيمة كتبها الاستاذ المساعد لتاريخ الدول الاسلامية ومدير معهد الدراسات الآسيوية بالجامعة العبرية وهو جابريل باير حول « الملكية في مصر ودول الهلال الخصيب » وترجمتها مجلة « آفاق عربية » إلى العربية تحت عنوان « دراسة اسرائيلية عن تطور الملكية الخاصة للارض في مصر ودول الهلال الخصيب » . ولم أر ، كما علقت المجلة ، تحيزا أو تشويها أو محاولة تجزئة العالم العربي في الدراسة - والحق يقال - وعملية التركيز على الاختلاف الموجود بين أشكال الملكية في مصر من جهة ودول الهلال الخصيب من جهة أخرى التي لاحظها الدارس لا تبدو لي نابعة من عملية تجزئة أو تشويه فالعديد من الدراسات الاخرى في هذا المجال تركز على نفس الظاهرة انظر مثلا : كتاب سمير أمين « التطور اللامتكافىء » وكذلك لوتسكي وغيرهما .

- كما أن الرجوع إلى المقالة القيمة التي كتبها صابر موسى حول نظام ملكية الاراضي في فلسطين في أواخر العهد العثماني والتي نشرها في شؤون فلسطينية - أكتوبر 1979 - هام جدا .

كما نذكر دراسة أخرى لمحمد سليمان في مجلة « صامد الاقتصادي » - العدد 31 أوت 1981 - تحت عنوان ملكية الارض الفلسطينية من العهد التركي . هذا بالاضافة إلى كتاب لوتسكي « تاريخ الاقطار العربية الحديث » عن دار التقدم موسكو - دون تاريخ - والذي يدرس المشرق العربي بصورة عامة ولا يقصر دراسته على فلسطين - كذلك كتاب ز.ي. هرشلاغ « مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الاوسط» ترجمة مصطفى الحسيني دار الحقيقة بيروت 1973 .

5) لوتسكي ، المصدر المذكور .

6) يتحدث لوتسكي عن النظام الاقطاعي لكنه يضيف بأن « الاراضي المملوكة ملكا خاصا قليلة نسبيا » . لوتسكي نفس المصدر - ص.9 - كما يذكر محمد سليمان في هذا المجال « وواقع الحال فإن الفارق الاساسي بين ملكية الارض الاقطاعية التي كانت سائدة في أوروبا وملكية الاراضي الاقطاعية في الدول الاسلامية . انحصر بشكل رئيسي في أن ملكية الارض من قبل الدولة الاسلامية كانت أكثر انتشارا واوسع أهمية منه في أوروبا . حيث أصبحت الملكية الاقطاعية الحكومية للارض هي السمة الاساسية للنظام الاقتصادي . وتطورت في بلدان الشرق حيازة الارض في فجر الاقطاعية وأحيانا في ضحاها ، لا عن طريق تجزئة ملكية الارض وتقسيمها بين الاقطاعيين بل عن طريق توطيد الملكية الاقطاعية الحكومية للارض والمياه وتشكل ما يمكن أن نطلق عليه الاسلوب الشرقي لنشوء الاقطاعية وتطورها ... وكان هناك اتجاه عام في الدولة الاسلامية يحظر اقطاع الارض لاحد أو تقسيمها . ويركز على جعل ملكيتها مشتركة » . محمد سليمان (المصدر المذكور ص 30) . كما نجد نفس التمييز عند ز.ي.هرشلاغ فهو يذكر «أن الفرق بين طبيعه الاقطاع الشرقي والغربي ينعكس في تشريع وتحليل سيرورة التفكك . في أوروبا جاءت دفعة التمزق الرئيسية من المقاطعات التي حاولت أن تبلور العلاقات الاقطاعية في أقصر درجات الاستقلال لنفسها ، أما في الامبراطورية العثمانية فقد شجعت الحكومة المركزية نفسها تفكك الامبراطورية - قسمت شبكة جباية الضرائب بين متعهدي الضرائب ، عوّدت نفسها على السلطات الكاسحة لامراء الاقطاع واعترفت باستقلال ذاتي جوهري للملل - أي الجماعات (الطوائف) الدينية المتمتعة بالحكم الذاتي التي كانت من حيث المبدأ (وغالبا في الواقع) منطقية على الجماعات القومية .

ويؤكد نفس الكاتب في نفس الكتاب (ص .18) على « الفصل بين ما يمكن تسميته النظام المالي (التشديد مني) والاميري وبين النظام الاقطاعي الصرف تاريخيا وجغرافيا إلى حد ما : نظام منع الاقطاعات مذ جذوره أساسا في الاناضول والمقاطعات الاوروبية من الامبراطورية العثمانية بينما في شبه الجزيرة العربية - والعراق ومصر كان الاسلوب السائد هو منح السلطة في المناطق مقابل مبالغ مقطوعة وأداء ضرائب سنوية للسلطان وكان الوسطاء الاساسيون بين السلطان وبين المستفيدين وهم السباهية » .

لا نريد أن ندخل في صراع آخر حول سيادة النظام الاقطاعي في البلاد العربية أو عدم سيادته ، لقد قمت به « تسرب الرأسمالية إلى تونس» لكن كل ما أريد ملاحظته هو أن كثرة الاحترازات حول هذه التسمية والتأكيد على الاختلاف بين الاقطاعية في الشرق والغرب تبرز خللا وغموضا نظريين أكثر من معرفة للواقع .

فالواقع مختلف لكن قد تكون الوثوقية الايديولوجية والاستسهال النظري هما في مقدمة هذه التسمية . أليس من الاحسن البحث عن مفهوم آخر . وألا يكون نمط الانتاج الضريبي أكثر صحة . حتى يقع البحث عن تسمية أخرى . أنظر في هذا الاطار . سمير أمين : التطور اللامتكافيء Développement Inégal وفؤاد رؤوف Introduction à la Révolution Palèsti-nienne.

7) يذكر ايليا حريق : بأن كلمة اقطاع ابتذلت في لبنان إلى درجة أنها لم تعد تملك أي تحديد علمي ، فقد أصبحت مرتبطة بالدعايات السياسية لمختلف الطوائف . وأصبح زعماء العائلات الطائفية الكبرى في لبنان يرمون خصومهم من البورجوازية الصغيرة بلفظ الاقطاع . انظر ايليا حريق « من يحكم لبنان » دار النهار للنشر بيروت 1972 .

8) انظر صابر موسى . المصدر المذكور و ز.ي هرشلاغ . المصدر المذكور . ص 19

9) انظر لوتسكي المصدر المذكور ص 11 و12 .

10) انظر لوتسكي المصدر المذكور ص 9 . لابد هنا من الاشارة إلى : أن مفهوم الملكية المطلقة في اطارها الروماني لم تتخلل عقلية المقيمين على هذه الاراضي حيث أنهم يعتبرون هذه الاراضي أرضهم لهم حق استعمالها وقد ورثوه أبا عن جد وسيبرز ذلك حين تقوم هذه الارستقراطية ببيع أراضيها إلى الاجانب وخصوصا منهم الصهاينة فيمتنع سكان هذه الاراضي من الخروج منها وتسليمها . سنعود إلى ذلك بالتفصيل .

11) الاكراد : التركمان ، الاشوريون ، اليونان وبعض الطوائف الاسماعيلية والدروز والموارونة وغيرها وبعض العائلات المحلية .

12) انظر محمد سليمان المصدر المذكور . ص 37 .

13) انظر ز.ي. هرشلاغ المصدر المذكور . ص 55 .

14) انظر صابر موسى . المصدر المذكور . ص 82 . يلاحظ ز.ي. هرشلاغ بأنه « ظهرت على الارض الميري مؤسسة موازية هي شبه الوقف . فبما أن الارض المملوكة ملكية كاملة هي وحدها التي كان يمكن التنازل عنها إراديا . لذا فإن أراضي الملك هي وحدها التي يمكن أن توقف . لكن بمرور الزمن نجح حائزو الاراضي الميري أيضا في ايجاد طرق لتأمين حقوقهم وحقوق عائلاتهم فيها ضد الحراسة وضد القيود المفروضة عليهم بمقتضى وضعها كأراضي ميري . كان من الممكن قانونا تحويل الاراضي الميري إلى هبة . لكن هذا كان يتطلب ترخيص مكاتب «الطابع» التي أقيمت لتنفيذ قانون الاراضي . هذا لم يكن مثل هذا الترخيص يمنع فعلا وكان يتطلب رشوة ، ونفوذا في الاماكن العالية ، وتحايلا على القانون . وحتى لو نجح كل هذا فإن «شبه الوقف» كان يحول احيانا إلى ميري بيد السلطان» . ز.ي. هرشلاغ ص 56 . إن ما ذكره هرشلاغ يحتاج إلى بعض الملاحظات أولا يذكر الكاتب في كتابه بأن ثلاثة أرباع أراضي الدولة العثمانية كانت سنة 1850 موقوفة وإذا اعتبرنا حسب ما يذكر الكاتب أن توقيف الميري أمر صعب وأن الاراضي الملك هي التي كانت توقف فلا نعلم كيف وصلت أراضي الوقف إلى هذه النسبة الكبيرة خصوصا إذا علمنا أن الاراضي الملك كانت قليلة إذا ما قيست بالاراضي «الميري» لعل الكاتب يتحدث عن معوقات وصعوبات في توقيف الميري ظهرت بعد من قانون « الطابو » أما قبل ذلك فكانت العملية لا تعترضها كل هذه الصعوبات .

15) انظر ز.ي هرشلاغ المصدر المذكور ص 56 .

16) انظر فؤاد رؤوف المصدر المذكور ص 7 و8 .

17) انظر صابر موسى نفس المصدر ص 82

18) المصدر السابق ص 82 .

19) التشديد من الكاتب

20) لا بد من الملاحظة هنا أن محمد علي بعد أن استولى على سوريا وفلسطين ولبنان اتجه إلى ضرب نفوذ هؤلاء فقد قام بتوحيد الجيش والغى نظام الاقطاعات إلا أن كثرة الحروب التي خاضها وتجنيد الفلاحين أدى إلى ضياع الارض نسبيا وكثرة التمردات ضده خصوصا في لبنان .

21) انظر محمد سليمان المرجع المذكور ص 40 و41 . صابر موسى . المصدر المذكور ص 84 و85 . ز.ي هرشلاغ . المصدر المذكور .

22) انظر محمد سليمان . المصدر المذكور . ص 46 . 47 . صابر موسى المصدر السابق ص 84 و85 .

23) انظر محمد سليمان . المصدر المذكور . ص 53

24) انظر صابر موسى المصدر المذكور

في أعدادنا القادمة

★ سليم دولة يتتبع نشأة "الفكر الفلسفي لدى اليونانيين" ويرصد مختلف تطوراته على يد الفلاسفة العرب ثم الأوروبيين المحدثين .

★ رضا الزواري يرصد : "التحولات الإقتصادية والإجتماعية في تونس من 1954 الى 1979" .

★ صلاح الدين بوجاه في استقراء لشعر الوهايبي "بين العرش والرصيف" .

★ بحث بقلم خالد عمامي حول "تجربة الطليعة الأدبية" في تونس .

II

الكفاح من أجل الأرض

من الحرب الأولى الى قرار التقسيم

لقد تعرضت في الفصل الاول الى دور [illegible] في تفتيت [illegible] الملكية التقليدية (ملكية عائلية [illegible] وقف) يهدف تحويل اغلب مساحات الارض الزراعية والغابية في فلسطين من ملكية غير منقولة الى ملكية منقولة أي أجر بضاعة تباع وتشترى ، وقد مثلت هذه العملية شرطا لتسرب الارض الى أيادي الصهاينة عن طريق عمليات البيع والشراء التي قامت بها « الاستقراطية الارض المتغيّبة» الفلسطينية أو الغربية فقد مكّنت هذه العملية الارستقراطية الفلسطينية من الحصول على أراضي شاسعة باعتها الى بعض العائلات اللبنانية او الشامية الكبرى كعائلة سركيس وقامت هذه الاخيرة بدورها ، ببيعها الى الصهاينة عن طريق « الصندوق القومي اليهودي » وهو عبارة عن مؤسسة صهيونية هدفها الحصول على الاراضي بطرق مختلفة وتمكين المهاجرين اليهود منها .

وقد مثلت هذه العملية احدى الثغرات التي سمحت للصهاينة من الحصول على الاراضي وامتدت هذه الممارسة من أواخر مرحلة الاحتلال العثماني الى أواخر فترة الاحتلال البريطاني اما الفترة الثانية فقد بدأت بنشأة « العصابات الصهيونية المسلحة » الى قيام « الكيان الصهيوني » وان حاول الصهاينة إتباع طرق ملتوية تحافظ على الشكل القانوني في الفترة الاولى فإن الفترة الثانية إمتازت بتدخل هذه العصابات مباشرة ودولة الكيان نفسه لافتكاك الاراضي وتشتيت اصحابها واجبارهم على الهجرة من فلسطين ، أما الفترة الثالثة التي بدأت تقريبا منذ حرب 1967 الى يومنا هذا فقد تميزت بإقامة مستوطنات كاملة في الاراضي العربية المحتلة بعد حرب 1967 أي في القدس الضفة العربية وقطاع غزة .

ان متتبع هذه العملية يلاحظ ان ما قام به الصهاينة لا يختلف في جوهره عن العمليات التي قام بها الاستعمار في بلاد العالم الثالث ، فقد تكوّنت صناديق استعمارية للحصول على الاراضي في البداية بالحرام ولو شكلي للاطار القانوني ثم بعد ذلك عن طريق استعمال القوة والافتكاك المباشر . كما ان هذه الاراضي إما أعطيت او بيعت بأثمان بخسة الى « المعمّرين » الذين ينتمون الى طبقات متوسطة او صغيرة من الاوروبيين . لكن الشبه يقف عند هذا الحدّ لان الاستعمار الاوروبي قد حافظ على المقيمين على هذه الاراضي إما ليستمروا في العمل الذي كانوا يقومون به وحوّلهم الى أجراء او حاصرهم في اراضي غير خصبة او اجبرهم على النزوح الى المدن .

لكن الاستعمار الصهيوني كان اشد وقعا على حياة الفلسطينيين فهدفه لم يكن استغلال الارض فحسب بل اقتلاع كامل وتهجير الفلسطينيين عن اراضيهم وعن فلسطين وهي ظاهرة خاصة في تاريخ الاستعمار المعاصر لا يمكن ان نجد ما يشبهها الا في الكيانات العنصرية في روديسيا وافريقيا الجنوبية وحتى هذه الكيانات لم تقم بنفس التطويق والاقتلاع الذي قام به الكيان الصهيوني ولو انه يشترك معهما في النظم والمؤسسات العنصرية ، التي اقيمت للفصل بين السكان الاصليين والدخلاء .

والعملية التي قام بها الصهاينة فريدة من نوعها فهم قد اقتلعوا شعبا كان يمثل اغلبية السكان واجباره على الهجرة وتعويضه بمجموعات بشرية لا يربط بينها أي رباط تاريخي سوى بعض المعتقدات الدينية .

ان هذه الظاهرة الفريدة هي التي طبعت فيما بعد مراحل الكفاح الفلسطيني من اجل الارض واعطت الحركة الوطنية الفلسطينية طابعا خاصا جعلتها تتميز عن حركات التحرر التي شهدتها المنطقة العربية .

يمكن ان تحدد هذه الميزات بما يلي :

أولا - طغيان العامل الايديولوجي المتمثل في ايديولوجيا « العودة » الى الوطن .

ثانيا - تركز حركة الصراع خارج فلسطين بالاساس وعملية هذا التركز تختلف عن المرحلة الاولى التي كان فيها الفلسطينيون لا يزالون مقيمين على اراضيهم .

ثالثا - تشابك هذه الحركة بمنطقة الشرق العربي ، وذلك لانفصال فلسطين المتأخر عن منطقة الشام ولتوزع الفلسطينيين على أراضي عربية اخرى (سوريا ، لبنان ، الاردن ، مصر وبعض بلاد الخليج العربي) .

- لكن قبل التعرض للنضال الفلسطيني من اجل الارض في الفترة الفاصلة بين الحرب العالمية الاولى وقرار التقسيم نحاول تتبع عملية الاقتلاع والتشريد والتهجير التي تعرض لها الفلسطينيون والتي قام بها الصهاينة ولو بإيجاز وسنستند هنا على بعض الوقائع والارقام لابراز شناعة هذه العملية ووضاعتها .

- **المرحلة الاولى** : من أواخر عهد الامبراطورية العثمانية الى خروج بريطانيا من فلسطين لقد تطور عدد السكان اليهود من سنة 1900 الى سنة 1948 أي

سنة قيام الكيان الصهيوني كما يلي :

السنوات	عدد السكان اليهود
1900	25.000
1910	48.000
1920	80.000
1930	160.000
1940	425.000
1948	650.000

لقد وجدت بالفعل « جانية يهودية » في بداية هذا القرن في فلسطين وهي تمثل ما تبقى من اليهود بعد الهجرات التي قام به اليهود من فلسطين وقد تعرضنا لذلك في الفصل الثاني . منذ تلك الفترة وعدد اليهود لا يفتأ في ازدياد ـ حتى بلغ 650 ألف سنة 1948 . إن هذا الازدياد المطرد في عدد السكان اليهود لا يمكن ان يتم الا على حساب السكان الاصليين العرب المسلمين والمسيحيين . خصوصا إذا علمنا ان جلّ هؤلاء قد دخلوا فلسطين وملكوا الاراضي التي كانت في السابق ملكا فرديا او جماعيا للفلسطينيين او وقفا على مؤسسات دينية فلسطينية وقد تمت هذه العملية بمساعدة من ثلاث منظمات صهيونية عالمية وهي :

ـ المنطقة الصهيونية العالمية .
ـ صندوق الدعم القومي اليهودي .
ـ الوكالة اليهودية .

وقد اسس اليهود الذين استقروا في فلسطين مؤسستين اقتاصديتين كانت لهما طبيعة اجتماعية دفاعية وهما هيئة الحراس وقد تحولت في ما بعد الى « الهاجاناه » ومؤسسة عمالية هي « الهستدروت » . لقد قامت المؤسسة الاولى بعملية إرهاب شاملة على الفلسطينيين اقتصاديا وهو ما عبّر عنه بوضوح شعارها « العمل اليهودي » والذي يعني بوضوح مقاطعة المنتوجات الفلسطينية ، عدم تشغيل عرب في المؤسسات والاراضي التي يملكها ـ او استحوذ عليها ـ اليهود واجبار كل اليهود المخالفين على الالتزام بهذا القرار . ويمكن القول ان هذه المؤسسات قد مثلت البذور الاولى لما سيكون فيما بعد الدولة والكيان الصهيوني .

منذ 1908 الى 1948 اشترى الصندوق حوالي 985.326 دونما ، أي ما يقارب 4 % من المساحة الكلية لفلسطين هذا بالاضافة الى مليون دونم اخرى يملكها الخواص ، وهو ما يرفع النسبة العامة للاراضي التي يملكها اليهود سنة 1948 الى 8 % من المساحة الكلية لارض فلسطين .

ما هي ردود فعل العرب الفلسطينيين على عملية التهجير واغتصاب الصهاينة للاراضي في الفترة الفاصلة بين بداية القرن حتى قيام الكيان الصهيوني .

يرتبط موقف الفلسطينيين العرب (مسلمون ومسيحيون) بجملة القوى الخارجية والداخلية من بينها الدور الذي لعبته الامبريالية البريطانية والانظمة العربية انذاك من جهة ومختلف الطبقات والفئات الاجتماعية من جهة اخرى فقد ارتبطت هذه القوى وتشابكت وتعارضت مصالحها فطبعت النضال الفلسطيني بتصوراتها وحدودها الذي لم يقدر في نهاية المطاف على إيقاف المخطط الصهيوني في إقامة كيانه .

سنقتصر هنا على النضال الذي خاضه الفلسطينيون في الفترة الفاصلة بين الحرب الاولى حتى قرار التقسيم ـ لانها الفترة التي بقيت مجهولة تقريبا او مغمورة أو مشوهة وسنعتمد في ذلك على احدى الوثائق الهامة لاحد معاصري تلك الفترة وهو كتاب « محمد عزّت دروزة » « الحركة العربية الحديثة » (تاريخ ومذكرات وتعليقات) .

إن اول ملاحظة هامة نسوقها في هذا المجال تتمثل في الارتباط العضوي بين المقاومة التي قامت في فلسطين ضد الحركة الصهيونية والمقاومة العربية في الشرق العربي للاحتلال الانجليزي .

ثانيا : إن الانجليز بالرغم من مساعدتهم للحركة الصهيونية ، فانهم كانوا بين الحين والآخر مجبرين على أخذ مطالب العرب بعين الاعتبار وقد استغل الانجليز هذه الوضعية للتلاعب على التناقض الموجود بين العرب والصهاينة والظهور بمظهر الحكم .

ثالثا : إن الارستقراطية القبلية والدينية وكبار الملاكين الذين قادوا حركة المقاومة كانوا في تحالف كامل مع الارستقراطية العربية الحاكمة في بلاد الشرق . فطبيعت حركة المقاومة بالحدود السياسية التي رسمتها الطبيعة الطبقية لهذه القيادة الفلسطينية والعربية .

رابعا : إن هذه القيادة كانت تطوّق كل حركة جذرية تقودها فئات شعبية من فلاحين صغار وفقراء .

لقد تشكلت بداية الحركة القومية العربية في فلسطين والمشرق العربي في اواخر الخلافة العثمانية باعتبارها حركة قومية تهدف الى الانفصال عن الامبراطورية العثمانية . وهذه الحركة بالرغم من شرعيتها خلقت تقاربا مع اهداف البلاد الغربية في إنهاء الامبراطورية العثمانية وتقاسم تركة « الرجل المريض » هذا العامل بالاضافة الى الحدود السياسية لقيادة الحركة خلق لديها وهما حول « الصداقة العربية البريطانية » شلت حركتها الوطنية تجاه الاستعمار الغربي وتجاه الحركة الصهيونية .

بعد سنتين من وعد « بلفور » بدأت المقاومة السياسية للحركة الصهيونية تتضح . ففي بداية سنة 1919 انعقد اول مؤتمر للجمعيات الاسلامية المسيحية في مدينة القدس وذلك بهدف وضع « ميثاق لنضالها » .

وقد حضرت هذا المؤتمر شخصيات ارستقراطية فلسطينية نذكر من بينها عارف باشا الدجاني ويعقوب فراج من القدس والشيخ راغب الدجاني ويوسف العيسى عن يافا والحاج سعيد الشوا الصوراني عن غزة والشيخ فريح أبو مدين ورفيق له عن بئر السبع والشيخ عبد الله الفهيرب عن الخليل وعزّت دروزة وابراهيم القاسم عبد الهادي عن نابلس والشيخ سعيد الكرمي والشيخ عبد اللطيف الحاج ابراهيم عن طولكرم وراغب العيوشي وحيدر عبد الهادي عن جنين ويوسف زعرين وأسكندر كزما عن بيسان وعبد الفتاح السعدي والشيخ إبراهيم المكي عن عكا والشيخ طاهر المغربي ومحمد العاقل عن صفد والشيخ احمد المنوفي ورفيق له عن صفد ورشيد

الحاج ابراهيم واسكندر منسي عن حيفا وقد تراسه عارف باشا الدجّاني وتحمل مسؤولية سكريتريته عزّت دروزة ، وحرر ميثاقا وطنيا لفلسطين يشتمل على رفض وعد بلفور والهجرة اليهودية والانتداب الانقليزي . كما طالب بوحدة فلسطين مع سوريا والاستقلال التام ضمن الوحدة العربية وتسمية فلسطين باسم سوريا الجنوبية لكونها جزء طبيعيا من سورية كما اتفق على ارسال وفد الى دمشق « ليشترك في نشاط العهد الفيصلي بسبيل تحقيق الميثاق »وإرسال وفد اخر الى باريس للدعوة للميثاق لدى مؤتمر السلم الاعلى ولدى دول الحلفاء .

في سنة 1920 وقعت اول المظاهر ضدّ الانقليز والصهاينة وقد تعاطف معها كاظم الحسيني رئيس بلدية القدس فأقيل ، وفرّ كل من الحاج أمين الحسيني وعارف العارف الى الاردن ثم الى دمشق وقد انطلقت منها (أي من دمشق) أول محاولة عسكرية مسلحة إلا انها لم تعمر طويلا .

في نفس السنة حدثت انتفاضة في يافا هوجم فيها اليهود وقتل منهم وجرح اكثر من مائتين . انتهت هذه المعركة في نفس السنة بانعقاد مؤتمر ، ترأسه موسى كاظم الحسيني ، وقع فيه التأكيد على الميثاق القومي . على اثره وقعت اتصالات بالمسؤولين الانقليز أدت الى اتخاذ قرار مجلس اللوردات «يوصي الحكومة بإعادة النظر في سياستها تجاه اليهود » (1) إلا أن النتائج لم تكن في مستوى الطموحات حيث ان كل ما وقع يتمثل في نشر « الكتاب الابيض » بعد سنتين من وقوع الاحداث ، حاول فيه شرشل ان يوضح تصوره لما سمّي « بالوطن القومي اليهودي » وقد جاء في هذا الكتاب « أن حكومة جلالته تلفت النظر الى الواقع بأن أحكام تصريح بلفور لا ترمي الى تحويل فلسطين برمتها الى وطن قومي لليهود وإنما انشاء وطن لهم فيها وان الهجرة اليهودية التي تمكن اليهود من زيادة عددهم لا يجوز ان تكون كبيرة الى درجة تزيد عن مقدرة البلاد الاقتصادية لاستيعاب مهاجرين جدد ولا ان يكون المهاجرون عبئا على أهل فلسطين وسببا لحرمان أي طبقة من سكانها من عملها ، وأن الوطن القومي لا يعني فرض الجنسية اليهودية على أهل فلسطين إجمالا وكل ما يعنيه أن يصبح اليهود في فلسطين مركزا يكون موضع إهتمامهم وفخرهم من الوجهتين الدينية والقومية ، وأن التصريح إذا فهم على هذه الصورة لا يتضمن أمرا يوجب تخوّف سكّان فلسطين العرب » .

وبالرغم من محدودية ما تضمن هذا الكتاب تجاه هجرة اليهود واستحواذهم على الارض فإن محتواه لم يطبق ولم يحد بصفة جدية من هجرة اليهود سواء كانت علنية أم سرية وأمام إزدياد حدة هجرة اليهود وتقوية نفوذهم اندلعت انتفاضة سنة 1929.

ولقد أخذت الانتفاضة في بدايتها شكلا دينيا هدفه الدفاع عن حائط المبكى الذي يعتبره المسلمون من مقدساتهم أيضا لارتباطه بإسراء النبي في إسرائه من المسجد الحرام إلى المسجد الاقصى. وتمسك اليهود به، وعقد اجتماع اسلامي كبير بعد صلاة الجمعة تقرر فيه الدفاع عن حائط المبكى مما حمل الصهاينة على تنظيم مظاهرة ضخمة اتجهت إلى الحائط ورفعت عليه العلم الصهيوني. وفي الاثناء بدأت تتوافد على القدس جماهير الفلاحين مسلحين بالعصي، وبالرغم من معارضة المشايخ ورجال الدين ونداءاتهم للتعقل فقد تجاهلها جمهور الفلاحين وهاجموا اليهود في مستعمراتهم والتحقت مدينة الخليل بالمتظاهرين فقتل أكثر من 60 يهوديا وجرح خمسون اخرون وحطمت البيعات والمؤسسات الصهيونية ولمَ يفلت البوليس البريطاني حيث هوجم مركز البوليس في نابلس. وقد قتل في هذه المعارك 133 من الصهاينة وجرح 339 منهم وقتل 87 عربيا وجرح 181 منهم.

ومن نتائج هذه الانتفاضة أن وقع تخوين الحاج أمين الحسيني الذي رفض الهجوم على الحكومة البريطانية وبالتالي فإن الجماهير لم تميز بين الانقليز والصهاينة واعتبرتهم بالعكس حليفين، وهو موقف يخرج الجماهير عن بوتقة القيادة الارستقراطية إلا أن البديل الفعلي لم يكن قد ظهر على الساحة الفلسطينية حيث انتهت الانتفاضة ببعض التنازلات من الانجليز وتكوين اللجان من أجل التفاوض. (2) .

لقد كانت الفترة الفاصلة بين 1929 1939 هامة جدا في توضيح حركة المقاومة الفلسطينية، حيث أن المقاومة لم تهدأ بالرغم من الانقسام وضعف قيادات الحركة التقليدية، وفي هذه الفترة بدأت العصابات الصهيونية تتسلح وتهاجم العرب وتوسع عمليات توطين اليهود وفي 13 سبتمبر 1933 دعا زعماء «اللجنة التنفيذية» إلى مظاهرة عامة في القدس، ساندهم فيها أعضاء حزب الاستقلال، وانتهت هذه المظاهرة بصدام بين المتظاهرين والجيش البريطاني.

وبعد أسبوع خرجت مظاهرة ثانية يوم الجمعة في يافا أطلق فيها البوليس النار على المتظاهرين مما أدى إلى بداية معركة مواجهة مع البوليس في الشوارع والازقة انتهت بسقوط ثلاثين قتيلا وستين جريحا.

وفي اليوم الموالي عادت المظاهرات من جديد في حيفا والقدس احتجاجا على الضحايا الذين سقطوا واعتقال جمال الحسيني وعزت دروزة وعوني عبد الهادي وعمّ البلاد اضراب عام لم يحل إلا بإطلاق سراح الموقوفين.

وفي سنة 1936 اندلعت ثورة مسلحة عارمة امتدت ثلاث سنوات تحقق فيها تحالف الفلاحين والعمال وأفرزت قيادة متجذرة تحت زعامة القسّام الذي كان من رجال الدين الذين نادوا بالجهاد الشامل والمسلح ضد الصهاينة والانجليز . وقد نظم مناصروا القسّام أنفسهم في شكل خلايا سرية منفصلة عن بعضها البعض وكان شعارهم الأساسي : «هذا جهاد، نصر أو استشهاد».

أما أسباب هذه الثورة فبسيطة حيث تسبب فيها حادث عادي في طريق نابلس - طولكرم أدى إلى مقتل بعض العرب والصهاينة. لكن عصابة مسلحة صهيونية أرادت الانتقام فهاجمت عربيين يعملان في بيّارة على طريق يافا وقتلتها ، مما أدى إلى رد فعل عربي وهكذا تحولت هذه العمليات الانتقامية إلى مظاهرات صاخبة انتهت بالاعلان عن الاضراب العام في كل أنحاء فلسطين والامتناع عن دفع الضرائب. وبدأت بوادر المقاومة المسلحة تظهر فألقيت القنابل والمفرقعات وقطعت الاسلاك وعطلت الطرق والمعابر وظهرت بعض

المجموعات المسلحة في الطرق والجبال والقرى والمدن لتهاجم الدوريات والجيش والمستعمرات الصهيونية.

وقد تحدثت أحدى الصحف الصهيونية عن نتائج هذه العمليات بعد أربعة أشهر ونصف فذكرت أن عدد إصابات الانجليز بلغت 178 من بينهم 34 قتيلا بينما بلغ عدد القتلى العرب 700 وعدد قتلى الصهاينة 81 وعدد الاشجار المقلوعة من بساتين الصهاينة 200.000 وعدد الحرائق في مستعمراتهم وأحيائهم 280 وعدد الجسور المنسوفة 48 وعدد الممرات التي قطعت فيها الاسلاك 300 وعدد الممرات التي عطبت فيها قطارات السكة 22 وعدد الممرات التي قلعت فيها خطوط السكة 130 وعدد القنابل المصادرة من العرب 300 قنبلة.

وبالرغم من تهديدات سلط الاحتلال إلا أن الاضراب العام تواصل والحركة المسلحة امتدت لتشمل بين 6000 و 8000 حامل سلاح، وقد التحق بهم عدد من المجاهدين السوريين والعراقيين والاردنيين يقودهم من سوريا الشيخ محمد الاشم وفوزي القاوقجي من العراق وسعيد العاص من الاردن وقد اندلعت عدة معارك ضد الانجليز تبعتها مظاهرات واضرابات في سوريا والاردن ومصر والعراق، وبعد مرور أربعة أشهر عن الاضراب العام سلط الانجليز ضغوطا على الرؤساء والملوك العرب : نوري السعيد والملك عبد الله والملك عبد العزيز والملك غازي للتدخل لايقاف الاضراب مقابل بعض الوعود وخمدت نتيجة لذلك الحركة المسلحة وعاد المقاومون العرب إلى بلدانهم وقد عوضت الحركة المسلحة باللجان والاتصالات العربية الانجليزية التي انتهت بقرار بريطانيا بتقسيم (2) فلسطين باتفاق مع الملك عبد الله ملك عمان ونوري السعيد وبعض الاحزاب والشخصيات الفلسطينية كحزب الدفاع وحزب النشاشيبي

إلا أن جماهير الفلسطينيين والعرب في المشرق العربي رفضت هذا القرار وبدأت حلقة أخرى من حلقات المقاومة الفلسطينية، فحملوا السلاح وهاجموا قوات الانجليز ومستعمرات الصهاينة وقد قدر عدد البنادق التي كانت بحوزة الثوار بعشرة الاف بندقية عدا المسدسات فنسفت الجسور وقطعت أعداد كبيرة من الاشجار في المستعمرات وأشعلت النار في أنابيب البترول، وقد قامت السلطات الانجليزية باعتقالات واسعة وطاردت خصوصا أهل القرى باعتبارها مركزا للمقاومين وركزت بالخصوص على الذين يرتدون زي الكوفية والعقال فأوحت قيادة الثورة إلى كل سكان فلسطين بارتداء الكوفية والعقال فنزعت الطرابيش واللباس الغربي، والتحق بالثورة مقاومون عرب ونسقوا بينهم وبين الفلسطينيين لتأليف قيادة عامة مشتركة في فلسطين وعمت المعارك كل أنحاء البلاد.

هذا الامر أرهب الانجليز فتراجعوا عن موقف التقسيم ونشروا مقابل ذلك كتابا أبيض اخر، واعتبر هذا التراجع انتصارا لحركة المقاومة.

المراجع :

(1) العمل الشيوعي في فلسطين (الطبقة والشعب في مواجهة الكولونيالية. سميح سمارة، دار الفارابي - بيروت - 1979.
(2)الحركة العربية الحديثة.

أطلبوا
تاريخ فلسطين الحديث
للمناضل الفلسطيني
الفقيد
الدكتور
عبدالوهاب الكيالي
★
مكتبة
دار المعرفة
ساحة برشلونة
Librairie
GAI — SAVOIR



ويقدم هذا الكتاب لمحة شاملة لتاريخ فلسطين عبر العصور كتوطئة لتاريخها الحديث ويتتبع المؤلف نضالات هذا الشعب ضد الاحتلال البريطاني وضد الغزو العنصري وارفقه بملاحق وثائقية واحصائية مهمة .
كتاب مهم استغرق من صاحبه جهدا متواصلا على امتداد خمس سنوات واعتمد فيه على الوثائق البريطانية السرية الرسمية والوثائق الصهيونية ووثائق المقاومة العربية الفلسطينية.